

رقم التبليغ :	٦٢
بتاريخ :	٢٨ / ١ / ٢٠٠٦

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٧٠٤

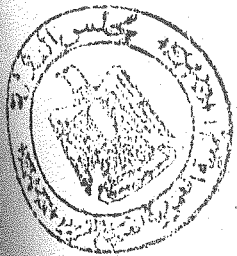
السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تحية طيبة وبعد ،،،

فقد إطلعنا على كتابكم رقم (٣٢٢٥) المؤرخ ٢٠٠٥/٧/٢٧ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وبين محافظة الدقهلية (إدارة العامة لشئون التعاون الزراعي) حول سداد مبلغ (١٢١٧) جنيهاً قيمة ما تم نشره لحساب الإدارة المذكورة بالوقائع المصرية .

وحال الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي ، وقد بلغت قيمة تكاليف النشر (١٢١٧) جنيهاً . وقد قامت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بمطالبة الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية بمحافظة الدقهلية بسداد المبلغ المذكور إلا أن الإدارة المذكورة تمسكت بإعفائها من تكاليف النشر طبقاً لنص المادة (٦/٥٨) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي . لذا طرقت عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ٢٠٠٦ م الموافق ١٨ من ذى الحجة سنة ١٤٢٦ هـ ، فتبين لها أن المادة رقم (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٤ - بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية - تنص على أن " تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس . كما تنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه رئيس الجمهورية " وان المادة (٣) من ذات القرار تنص على أن " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يسمى الوقائع المصرية . وتنشر بالوقائع سرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " كما تبين للجمعية أن المادة ٦/٥٨ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " تتمتع الجمعيات التعاونية الخاضعة لاحكام هذا القانون بالمزايا الآتية : (٦) الإعفاء من نفقات نشر العقود وأخررات والقرارات المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها الداخلي أو بانقضائها أو بحل مجلس الإدارة أو بإسقاط أو بوقف أعضاء مجلس الإدارة " .



واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حرصاً على حرية الأفراد في تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية فقد نظم سبل وإجراءات تأسيس تلك الجمعيات في قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، فاشترط لقبول الشخصية الاعتبارية للجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخصه في السجل المعد لذلك، وحرصاً من المشرع على اطلاع الكافة على ملخصات النظم الأساسية للجمعيات، فقد ألزم الإدارة العامة لشئون التعاون الزراعي باتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية على أن يكون النشر بدون مقابل.

وهو ما يستفاد منه أن المشرع قد أنشأ التزاماً قانونياً على عاتق مديريات الزراعة المختلفة - باعتبارها الجهة الإدارية المسئولة عن تلك الجمعيات - والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تلتزم به كلتاهما دون أن يكون لأي منهما إرادة في إنشاء هذا الالتزام أو التحلل منه. وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إداري لواجب قانوني استوجبه المشرع لاختيار في أدائه من عدمه.

ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - بناء على طلب محافظة الدقهلية - قامت بنشر قرارات الجمعيات العامة غير العادية للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي، وقد بلغت قيمة تكاليف النشر (١٢١٧ جنيهاً) فإن ما قامت به المحافظة والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لا يعد عقداً يرتب التزامات متبادلة في ذمة طرفيه، إذ لا إرادة لأي منهما في إنشاء ذلك الالتزام أو التحلل منه، بل هو التزام قانوني واقع على كلتا الجهتين، الأمر الذي لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من سند، ويتعين معه رفض ذلك الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض طلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إلزام محافظة الدقهلية بأداء مبلغ ١٢١٧ جنيهاً، تكاليف نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للجمعيات التعاونية الزراعية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

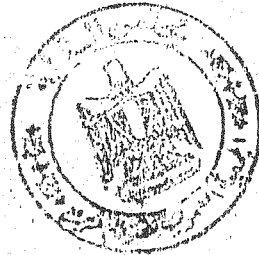
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

جمال / مرجع

أ.م.ع.ن.ش.ار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



تحريراً في : ٢٠٠٦ / ١ / ١

١/٢

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حرصاً على حرية الأفراد في تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية فقد نظم سبل وإجراءات تأسيس تلك الجمعيات في قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، فاشترط لثبوت الشخصية الامتبارية للجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخصه في السجل المعد لذلك، وحرصاً من المشرع على اطلاع الكافة على ملخصات النظم الأساسية للجمعيات، فقد ألزم الإدارة العامة لشئون التعاون الزراعي باتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية على أن يكون النشر بدون مقابل.

وهو ما يستفاد منه أن المشرع قد أنشأ التزاماً قانونياً على عاتق مديريات الزراعة المختلفة - باعتبارها الجهة الإدارية المسؤولة عن تلك الجمعيات - والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تلتزم به كليهما دون أن يكون لأي منهما إرادة في إنشاء هذا الالتزام أو التحلل منه. وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إداري لواجب قانوني استوجبه المشرع لاختيار في أدائه من عدمه.

ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - بناء على طلب محافظة الدقهلية - قامت بنشر قرارات الجمعيات العامة غير العادية للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي، وقد بلغت قيمة تكاليف النشر (١٢١٧ جنيهاً) فإن ما قامت به المحافظة والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لا يعد عقداً يرتب التزامات متبادلة في ذمة طرفيه، إذ لا إرادة لأي منهما في إنشاء ذلك الالتزام أو التحلل منه، بل هو التزام قانوني واقع على كلتا الجهتين، الأمر الذي لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من سند، ويتعين معه رفض ذلك الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض طلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إلزام محافظة الدقهلية بأداء مبلغ ١٢١٧ جنيهاً، تكاليف نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للجمعيات التعاونية الزراعية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

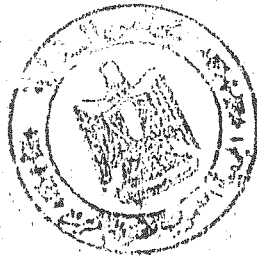
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

جمال السعيد

أتمنتشار / جمال السعيد خروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



تحويل إلى : ٢٠٠٦ / ١

١/٢